الأمم المتحدة

A/C.5/74/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
25 February 2020
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 17 كانون الأول/ديسمبر 2019، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مافرويانيس ..... (قبرص)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ترزي

المحتويات

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/74/L.20: التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة

التقديرات المنقحة: آثار التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

التقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

البند 163 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-21855 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 135 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020 *(تابع)*

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/74/L.20: التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه (A/74/7/Add.30؛ و A/C.5/74/13)

صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/74/7/Add.29؛ و A/C.5/74/14)

التقديرات المنقحة: آثار التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/74/7/Add.31؛ و A/74/585)

التقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/74/7/Add.31؛ و A/74/586)

1 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): في سياق عرض البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/74/L.20: التحقيق في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه (A/C.5/74/13)، قال إن الجمعية العامة، في مشروع قرارها A/74/L.20، طلبت إلى الأمين العام مواصلة استعراض المعلومات التي وردت والمعلومات الجديدة المحتمل إتاحتها من جانب الدول الأعضاء من أجل تقدير قيمتها الإثباتية واستخلاص نتائج من التحقيقات التي سبق إجراؤها. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية قبل نهاية دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وبغية الاستجابة لهذين الطلبين، سيلزم توفير موارد إضافية بمبلغ 700 145 دولار في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020؛ وستمثل هذه الموارد نفقات تُقيد على حساب صندوق الطوارئ. وستدرج أيضا موارد إضافية بمبلغ 300 207 دولار في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، والباب 2، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات.

2 - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام عن صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/C.5/74/14)، قال إن النفقات الجديدة المحتمل أن تُقيد على حساب صندوق الطوارئ في عام 2020 تبلغ 500 520 64 دولار. وهذا المبلغ يتجاوز المستوى المعتمد للصندوق، الذي حددته الجمعية العامة في قرارها 279/73 ألف وقدره 200 794 21 دولار. ويُقترح تحديد مستوى الصندوق لعام 2021 عند نسبة 0,75 في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2020.

3 - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/74/585)، قال إن التقرير يتضمن أحدث التوقعات بشأن معدلات التضخم وأثر تغير أسعار الصرف المعمول بها في عام 2019 وتحديث التكاليف القياسية ومعدلات الشواغر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020. وفي قرارها 274/69 ألف، طلبت الجمعية العامة أن تُعالج، بنشر التوسعة 2 لنظام أوموجا، أوجه القصور المتعلقة بإبراز أهمية المعلومات وتدفقها الداخلي. وأضاف أن ما نتج عن ذلك من ازدياد وضوح البيانات المتعلقة بأسعار الصرف والتكاليف القياسية ساعد في تحديد التوقعات المنقحة. ويبين التقرير أثر تحديث بارامترات إعادة تقدير التكاليف في الميزانية البرنامجية المقترحة الأولية، فضلا عن التقديرات المنقحة وبيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية لعام 2020. وبعد تلك التغيرات، ستصل الاحتياجات في إطار أبواب النفقات لعام 2020 إلى 065,0 3 مليون دولار وستتبلغ تقديرات الإيرادات 286,8 مليون دولار، في حال تطبيق توصيات اللجنة الاستشارية على مقترحات الأمين العام.

4 - وفي سياق عرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم (A/74/586)، قال إن التقرير يتضمن أحدث التوقعات بشأن معدلات التضخم والأثر المترتب في الميزانية البرنامجية المقترحة للآلية لعام 2020 على تغير اسعار الصرف المعمول بها في عام 2019 وتحديث التكاليف القياسية ومعدلات الشغور. وبعد إعادة تقدير التكاليف، ستصل احتياجات الآلية من الموارد لعام 2020، على نحو ما اقترحه الأمين العام، إلى مبلغ إجمالي قدره 500 566 102 دولار.

5 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/74/L.20: التحقيق

في الظروف والملابسات المؤدية إلى الوفاة المأساوية لداغ همرشولد ومرافقيه (A/74/7/Add.30)، قال إن اللجنة الاستشارية توصي اللجنة الخامسة بأن تبلغ الجمعية العامة بأنه، في حال اعتمدت الجمعية مشروع القرار، سيلزم رصد اعتماد إضافي قدره 700 145 دولار في إطار الباب 1، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، يُقيد على حساب صندوق الطوارئ.

6 - وفي سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن صندوق الطوارئ: البيان الموحد للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والتقديرات المنقحة (A/74/7/Add.29)، قال إن اللجنة الاستشارية تشير في التقرير إلى أن النفقات الجديدة المحتمل أن تُقيد على حساب صندوق الطوارئ تتجاوز المستوى المعتمد للصندوق بنسبة 300 في المائة تقريبا. وتكرر أيضا تأكيد رأيها بأن صندوق الطوارئ هو أداة أساسية لتلبية الاحتياجات الإضافية من الموارد في إطار الميزانية وتشدد على ضرورة الالتزام بأحكام قراري الجمعية العامة 213/41 و 211/42 في استخدامه. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تنظر الجمعية في النفقات المحتملة المتعلقة بالولايات الجديدة والموسعة التي قد تُقيد على حساب صندوق الطوارئ، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/C.5/74/14)، وبأن تقدم التوجيهات المناسبة في هذا الصدد. وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن توافق الجمعية على اقتراح الأمين العام بتحديد مستوى صندوق الطوارئ، في الميزانية البرنامجية لعام 2021، عند نسبة 0,75 في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2020.

7 - وفي سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المنقحة: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم وتقريرها عن التقديرات المنقحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين: أثر التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم، الواردين في وثيقة واحدة (A/74/7/Add.31)، قال إن اللجنة الاستشارية تشير إلى أن إعادة تقدير التكاليف قد أُعدت باستخدام تحليلات النفقات استنادا إلى البيانات التي تم جمعها في نظام أوموجا من أجل تحسين الافتراضات المطبقة على بارامترات إعادة تقدير التكاليف. ويمثل ذلك تطورا إيجابيا، وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة تنقيح تحليلاته. وأضاف أن اللجنة الاستشارية لم تتلق النصين المسبقين لتقريري الأمين العام عن التقديرات المنقحة وبعض الردود على أسئلتها في الوقت المناسب للسماح لها بإجراء دراسة مفصلة للمضمون قبل وضع الصيغة النهائية لتقريرها. ولذلك، طلبت إلى الأمين العام أن يقدم المزيد من التوضيح بشأن عدد من العناصر إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقريري الأمين العام.

8 - **السيدة أوزاكي** (اليابان): قالت إن الأمين العام أشار في تقريره (A/C.5/74/14) إلى النفقات الجديدة التي يحتمل أن تقيد على حساب صندوق الطوارئ في عام 2020 والبالغة 64,5 مليون دولار، أي ما يقرب من نسبة 300 في المائة من المستوى المعتمد للصندوق لذلك العام، مما يطرح على الدول الأعضاء قرارا صعبا. ويلاحظ وفد بلدها مع القلق أن المبلغ الإجمالي لهذه النفقات تجاوز باستمرار، منذ فترة السنتين 2012-2013، المستوى المعتمد للصندوق لفترة سنتين معنية وأن الفجوة استمرت في الازدياد على مر السنين. وفي الواقع، إن الفجوة في عام 2020، وهي السنة الأولى التي تُنفذ فيها دورة الميزانية السنوية الجديدة على أساس تجريبي، أكبر من أي وقت مضى على الرغم من قصر الفترة التي يغطيها صندوق الطوارئ. ويدل ذلك على تراجع الانضباط في الميزانية بوتيرة سريعة، وهو ما يثير قلقا بالغا.

9 - وفي إطار جهودها الرامية إلى التصدي لهذا الاتجاه، دعت اليابان إلى مزيد من التواصل والتنسيق بين كيانات الأمانة العامة في نيويورك وجنيف وبين وفود الدول الأعضاء في كلا مركزي العمل. وستشارك في المناقشات الجارية بشأن الإصلاح في مختلف المنتديات، بما في ذلك المشاورات بشأن تعزيز كفاءة مجلس حقوق الإنسان، واستعراض نظام الهيئات المنشاة بموجب معاهدات حقوق الإنسان لعام 2020، واستعراض المجلس لعام 2021. وفي تلك المنتديات، يمكن للدول الأعضاء ومفوضية حقوق الإنسان إجراء مناقشة بنّاءة حول كيفية تحسين أساليب العمل وتجنب الازدواجية بحيث تُستخدم الموارد بشكل أكثر فعالية لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية.

10 - وبالإضافة إلى تلك الجهود، يتعين على الدول الأعضاء ضمان إدارة صندوق الطوارئ وفقا لقراري الجمعية العامة 213/41 و 211/42. ويدعو وفد بلدها جميع الدول الأعضاء إلى النظر بجدية في استعراض الممارسات الحالية المتعلقة بصندوق الطوارئ. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الدول الأعضاء النظر في تدابير مثل تحديد الأولويات بالنسبة إلى النفقات الإضافية واستبعاد استخدام صندوق الطوارئ لتغطية النفقات المتوقعة، بهدف استعادة الانضباط في الميزانية.

البند 163 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/74/562 و A/74/592)

11 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): في سياق عرض مذكرة الأمين العام عن تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020 (A/74/562)، قال إن مجلس الأمن طلب في قراره 2495 (2019) إلى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أن يقدما إلى المجلس تقريرا خاصا في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني/يناير 2020 بشأن ما يلي: تقييم للحالة السائدة في الميدان، والتطورات المستجدة في عملية السلام، ومعلومات عن حالة مواقع أفرقة العملية المختلطة التي سلمت سابقا، وتوصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بسحب العملية المختلطة؛ والخيارات المتعلقة بالوجود اللاحق للعملية المختلطة، استنادا إلى آراء حكومة السودان واحتياجاتها. وفي القرار نفسه، أعرب المجلس عن اعتزامه، آخذا في الاعتبار نتائج التقرير الخاص، أن يقرر بحلول 31 آذار/مارس 2020، مسارات العمل المتعلقة بالسحب المسؤول للعملية المختلطة وخروجها، وأن يتخذ، في الوقت نفسه، قرارا جديدا بإنشاء وجود لاحق للعملية المختلطة.

12 - وفي التقرير المعروض على اللجنة، يقترح الأمين العام ترتيبات تمويل العملية المختلطة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس 2020 بمبلغ 130,2 مليون دولار لتزويد العملية بالموارد الكافية لمواصلة الاضطلاع بولايتها ريثما يتخذ المجلس قرارا ما في هذا الصدد. وسيُعد مقترح تفصيلي للميزانية للفترة 2020/2019، يحل محل سلطات الدخول في التزامات التي تمت الموافقة عليها، للنظر فيه خلال الجزء الأول من الدورة الرابعة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة.

13 - **السيد ترزي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/74/592)، قال إن طلب الأمين العام الحصول على سلطة الدخول في التزامات بمبلغ 130,2 مليون دولار للإنفاق على العملية المختلطة للأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020، جاء عقب طلب سابق للحصول على سلطة الدخول في التزامات للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019. وترى اللجنة الاستشارية أنه كان ينبغي للأمين العام أن يقترح ميزانية لفترة اثني عشر شهراً من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 بدلا من أن يطلب الحصول على سلطات التزام متعاقبة تستند إلى الافتراضات نفسها.

14 - وتكرر اللجنة الاستشارية تشديدها على الحاجة إلى أنشطة بناء القدرات لدعم الموظفين الوطنيين خلال مرحلة التقليص. وترى أنه من الضروري توفير مزيد من التوضيح فيما يتعلق بتحديد ورصد مختلف الأنشطة البرنامجية المنفذة في دارفور، إلى جانب وضع توقعات أكثر واقعية، وتأمل أن تُقدم معلومات مستكملة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير اللجنة الاستشارية.

15 - وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية الامتثال لسياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في الفقرة 31 من قرارها 286/70. وترى أنه ينبغي للعملية المختلطة أن تطبق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المنتهية فيما يتعلق بأنشطة السلامة البيئية. وتأمل أن تُقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة عند نظرها في تقرير اللجنة الاستشارية.

16 - **السيد بيبواه** (غانا): متحدثا النيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، قال إن المجموعة تود الإشارة إلى أن مجلس الأمن، في قراره 2495 (2019)، قرر تمديد ولاية العملية المختلطة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وقرر كذلك أن تواصل العملية المختلطة تنفيذ ولايتها على النحو المبين في القرار 2429 (2018). وفي حين أن المجموعة تظل مدركة للتقارير الخاصة للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تقدم نهجا شاملا للمنظومة فيما يخص دارفور، يشمل الأولويات المعدلة للعملية المختلطة ومفهوم تحولها، فإنها تحث المنظمة على مواصلة اتباع نهج السحب المسؤول للعملية المختلطة وخروجها. وفي هذا الصدد، تود أن تؤكد مجددا على أن العملية المختلطة مكلفة بمساعدة المجلس على تحقيق الهدف العام المتمثل في إيجاد حل سياسي دائم وتحقيق أمن مستدام في دارفور.

17 - وترحب المجموعة بالأنشطة التنفيذية البالغة الأهمية التي تضطلع بها العملية المختلطة، بما في ذلك أعمال التنظيف البيئي وأنشطة الإصلاح البيولوجي والجهود المبذولة لضمان التخلص الآمن من النفايات الصلبة من خلال مواقع إلقاء النفايات التي أنشأتها العملية المختلطة. وترحب أيضاً بتنفيذ الأنشطة البرنامجية في مجالات مثل سيادة القانون، والقدرة على التكيف، وتوفير سبل العيش للنازحين والمجتمعات المضيفة، وتقديم الخدمات الفورية إلى النازحين، وذلك بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري.

18 - وتود المجموعة تذكير الأمين العام بالالتزام الواقع على المنظمة بموجب خطة الخروج بالحد من الأثر البيئي العام للعملية

المختلطة، بسبل منها المعالجة الملائمة وفي الوقت المناسب للتربة الملوثة. وتتطلع إلى تلقي معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمبادرة الخضرنة، بما يشمل، في جملة أمور، زراعة أنواع الأشجار المقاومة للجفاف. وتكرر تأكيد دعوتها إلى الأمين العام للاستفادة من الخبرة المكتسبة في تصفية بعثات حفظ السلام التي انتهت ولايتها مؤخرا، مثل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، مع الاسترشاد بدليل التصفية خلال مرحلة السحب. وستستلزم عملية السحب إلغاء وظائف ثابتة ومؤقتة، وخاصة وظائف يشغلها موظفون وطنيون. وينبغي مساعدة الموظفين المتأثرين من خلال أنشطة بناء القدرات ومعارض فرص العمل وغيرها من التدابير لإعدادهم لدخول سوق العمل التنافسي.

19 - وأخيرا، تؤيد المجموعة الموافقة على الاحتياجات من الميزانية البالغة 800 227 130 دولار التي طلبها الأمين العام لمدة ثلاثة أشهر. وفي هذا الصدد، تود التأكيد على أهمية توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب في هذه المرحلة الحرجة من ولاية العملية المختلطة.

20 - **السيد أحمد** (السودان): قال إنه يود التقدم بالشكر لأعضاء مجلس الأمن للدعم الذي ظلوا يقدمونه لبلده، كما يتضح من اتخاذ القرار 2495 (2019)، الذي قرر فيه المجلس - بناءً على طلب حكومته - تمديد ولاية العملية المختلطة لمدة 12 شهرا إضافية حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، والاحتفاظ بوجودها الجغرافي وسقف قواتها حتى 31 آذار/مارس 2020، بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام الشامل في كل السودان. ومن المهم توفير حلول مستدامة للعوامل الحاسمة المسببة للنزاع لمنع العودة إلى حالة النزاع وتمكين الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة من المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية من التحضير للخروج المتوخى للعملية المختلطة. ويجب أن تتعاون العملية المختلطة، من جانبها، مع الاتحاد الأفريقي بتوفير الدعم لمحادثات السلام الجارية. كما ينبغي أن تدعم لجنة السلام الوطنية بوسائل من قبيل الدعوة ووضع السياسات وبناء القدرات وتوفير الدعم اللوجستي.

21 - وبعد انتقاله إلى الحكم المدني، يحتاج السودان إلى دعم المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتنفيذ الأولويات التي حددتها حكومته، وهي تحقيق السلام المستدام ومعالجة آثار النزاع وتهيئة الظروف للانتقال الديمقراطي عقب انتهاء فترة الثلاث سنوات. وإن حكومته تعي حجم التحديات الماثلة أمامها. لذلك فقد بدأت في دراسة الخيارات المتاحة لتحديد الآلية المناسبة التي ستعقب العملية المختلطة، وفي هذا السياق تعكف على إعداد تصور متكامل يهدف إلى الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وتعزيز التنمية والاستقرار والتعافي، آخذة في الاعتبار الجهود المبذولة حاليا لإحلال السلام في كافة أرجاء البلد. ويود السودان التأكيد مجددا على أهمية استمرار التعاون مع الأمم المتحدة وكافة الشركاء لدعم تلك العملية. وتتوجب الإشارة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى الذي خصصته للسودان على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2019، وكذلك إلى الاجتماع الأخير الذي استضافت الخرطوم والترتيب لعقد مؤتمر المانحين في عام 2020.

22 - ومن الأهمية بمكان الإيفاء بطلب الأمين العام بتخصيص الموارد اللازمة لتمكين فريق الأمم المتحدة القطري من القيام بالمهام المطلوبة بعد خروج العملية المختلطة. وينبغي الحد من الأثر البيئي للعملية المختلطة بسبل منها ضمان التخلص الآمن من النفايات وتنفيذ أعمال التنظيف البيئي اللازمة. لذلك يجدد وفد بلده طلبه السابق لإجراء تقييم شامل للأثر البيئي لجميع مواقع العملية المختلطة. فهذا الطلب لم يحصل بعد على الاستجابة المطلوبة على الرغم من أن تقارير اللجنة الاستشارية أشارت إلى التقييم مرارًا وتكرارًا. ويجب إجراء التقييم بالاشتراك مع السلطات الوطنية. وينبغي لفريق التقييم تطبيق الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام المنتهية والإبلاغ عن النتائج التي توصل إليها في مقترح الميزانية التفصيلي للفترة 2020/2019. وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، ينبغي تحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية بما يحقق الوفورات، وتخفيض عدد الموظفين الدوليين بما يتوافق مع تخفيض قوام العملية المختلطة. ويمكن استيعاب الموظفين الوطنيين، الذين عملوا مع العملية المختلطة في المستويات العليا لسنوات عديدة، في وظائف الموظفين الدوليين؛ فتوفير هذه الفرص لهم ينبغي أن يكون جزءًا لا يتجزأ من جهود بناء القدرات.

23 - واختتم قائلا إن حكومته ستواصل التعاون مع العملية المختلطة والاتحاد الأفريقي لضمان الانتقال السلس بعد خروج العملية المختلطة وإحلال السلام ومواصلة جهود التنمية في السودان.

رفعت الجلسة الساعة 10:45.